حالة أسواق السلع الزراعية

ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية – التجارب والدروس المستفادة

الرسائل الرئيسية

١ في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بلغت أسعار الأغذية الأساسية في الأسواق الدولية أعلى مستويات لها في غضون ٣٠ عاماً، حيث هددت الأمن الغذائي للفقراء في جميع أنحاء العالم. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أدى ارتفاع أسعار الأغذية بصفة رئيسية إلى دفع عدد إضافي من البشر يبلغ ١١٥ مليوناً إلى الجوع المزمن.

٢ منذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار وزادت انخفاضاً بسبب الأزمة المالية، والركود العالمي الناشئ، وانخفاض أسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. إلا أنها ما زالت مرتفعة بالمقاييس التاريخية الأخيرة، وما زالت المشاكل الهيكلية الكامنة وراء تعرض البلدان النامية لزيادات الأسعار الدولية قائمة.

٣ ساهمت عوامل كثيرة في الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية العالمية، ولكن الطلبات الجديدة على الوقود الحيوي وأسعار النفط القياسية كانت هي القوى المحركة الرئيسية التي جعلت بعض المحللين يتساءلون عما إذا كانت الصلات الجديدة بين أسواق الأغذية والطاقة قد أنهت الاتجاه الهبوطي الذي دام طويلاً في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية.

٤ لقد اتضح أن ارتفاع أسعار المنتجات لم يشكل فرصة بالنسبة للمزارعين في البلدان النامية. فهم لم يغتنموا تلك الفرصة ليستثمروا ويزيدوا من إنتاجهم وإنتاجيتهم، وذلك لأنهم لم يستفيدوا من ارتفاع الأسعار، وكان حصولهم على المدخلات بأسعار معقولة محدوداً، والتكنولوجيا المتاحة لهم غير كافية، فضلاً عن الافتقار إلى البنى الأساسية والمؤسسات الضرورية، في حين أن بعض الاستجابات على صعيد السياسات (مثل ضوابط الأسعار والتخفيضات الجمركية) قللت في الواقع من الحوافز.

٥ ينبغي تحقيق التوازن بين الحاجة إلى حماية المستهلكين من أسعار الأغذية المرتفعة والإبقاء على حوافز من أجل الاستثمار في زيادة الإنتاجية والاستجابة على صعيد العرض. ويلزم أن تكون التدابير المتخذة على صعيد السياسات موجهة للاستثمار الزراعي وإيجابية ولا تسبب تشويهاً.

٦ تحتاج بلدان نامية كثيرة إلى دعم دولي للتغلب على المعوقات المتعلقة بالميزانية ولتحديد السياسات الملائمة وتنفيذها. ومن اللازم أيضاً أن تنظر البلدان المتقدمة في آثار سياساتها المتعلقة بالزراعة والتجارة والطاقة على أسعار الأغذية وتوافرها على الصعيد الدولي.